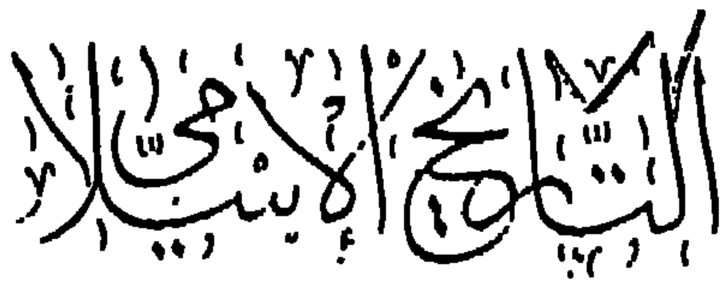
التاريخ الإسلامي

مواقف وعبر

السيرة النبوية

(١)

تأليف

دكتور عبد العزيز بن عبد الله الحميدي

الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى

دار الدعوة

للطبع والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

رقم الإيداع ٥٦٣٢ / ٩٧

الترقيم الدولى

977 - 253 - 151 - 8

دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع

١ شارع منشا - محرم بك - الإسكندرية

ت : ٤٩٠١٩١٤ فاكس : ٥٩٥١٦٩٥

مكتب توزيع القاهرة ت : ٣٨٣٢٧٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

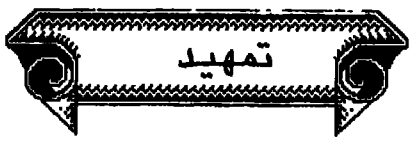

الحمد لله الذي أوجد البشر في هذه الحياة الدنيا ولم يتركهم سدى، بل بين لهم سبيله الهادي إلى سعادة الدنيا والآخرة، فأرسل لهم رسلاً مبشرين ومنذرين، وجعلهم قدوة لأممهم، ينفذون شريعة الله تعالى في الأرض، ويرفعون معالم الحياة الكاملة التي تجمع بين سعادة الدارين.

وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة وأقام التوحيد وهدم الشرك، وجاهد في الله حق جهاده، وبنى دولة الإسلام، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن التاريخ الإسلامي مادة مهمة في مجال العقيدة والأحكام والدعوة والجهاد والأخلاق وغيرها حيث إنه سجل حافل من مآثر سلفنا الصالح، فهو عبارة عن قوالب تختزن فيها وقائع تشتمل على نماذج حية من تطبيق الإسلام على هذه الأرض.

فالنصوص المجردة قد تتلقاها بعض النفوس بشيء من البرود وعدم التأثر، ولكن حينما تُروى ضمن وقائع حدثت فعلاً من رجال سموا إلى

المعالي ، وتخلصوا من ضغط الجاهلية ، وجردوا أنفسهم لما يحبه الله تعالى منهم ، وأصبحوا يمثلون الإسلام الواقعي المطبق في الحياة وليس الإسلام المسطر في الكتب فحسب . . . حينما تُروى على هذا النحو الحي المتحرك فإنها تهز الضمائر الحية وتدفع النفوس الأبية إلى التأثر ومحاولة التأسي بأولئك الأماجد الكرام .

لذلك اتجهت همة العلماء رحمهم الله تعالى إلى جمع سيرة رسول الله ﷺ وسير الصحابة رضي الله عنهم والمصلحين من بعدهم ، واستفاد منها المربون عبر الأجيال في إصلاح النشىء وتقويم السلوك .

ولما كان كل عصْر له ملامحه الخاصة ، من حيث تَغَيُّر أنماط الحياة الاجتماعية واختلاف موارد الثقافة ، وتعدد المناهج السياسية والاقتصادية ، وتنوع وسائل الغزو الفكري من الأعداء كان لا بد من إعادة دراسة سيرة السلف الصالح ، ومحاولة الاستهداء بها في تقويم حياة المسلمين على ضوء الحياة المعاصرة .

وإذا كانت الأمم الغربية تفتخر بقوتها المادية وتقدمها الصناعي فإن لنا ماضياً مجيداً بلغت فيه الأمة الإسلامية من الرقي الأخلاقي والمادي ما لم تبلغه أمة من الأمم .

وإننا حينما نحيي مآثرنا ونردد مفاخر ماضينا فليس ذلك لمجرد استجلاب النشوة بتذكر أيام عزنا ومجدنا ، وليس ذلك لمجرد الاستعلاء على الآخرين ، أو تعزية النفوس عن النقص الحاضر بترديد مفاخر الكمال في الماضي ، وإنما ليكون ذلك دافعاً إلى انبعاث الحياة في النفوس

لتعود هذه الأمة إلى رقيها الأخلاقي الكامل ، ولتأخذ بأسباب التقدم المادي المناسب لعصرها حتى تكون لسلفها الصالح أقوى وأكبر أمة في هذه المعمورة .

والموضوعات التي سأقدمها للقراء الكرام في هذا الكتاب إنما هي قبسات من أمجاد سلفنا الصالح ، ومومضات من تاريخهم الزاهر في مجال العقيدة والدعوة والجهاد ومكارم الأخلاق ، ابتداء بذكر مآثر رسول الله ث والمشاهير من صحابته رضي الله عنهم ، وسيراً مع أمجاد المصلحين من هذه الأمة العظيمة ، التي أحدثت في تاريخ البشرية ذكراً خالداً مع الزمن .

هذا وقد اخترت هذه الموضوعات بعدما طوفت في عدد من كتب السير والتراجم ، وجمعت الكثير من مآثر السلف ومناقبهم واطلعت على واقعهم الذهبي في تطبيق الإسلام الكامل في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين ، وما نتج عن ذلك من مظاهر الحياة الكاملة التي تتسم بالقوة من غير عنف وباللين من غير ضعف ، وبالعزة على الكافرين وبالذلة والتواضع للمؤمنين وبالعدل في الحكم حتى مع الكافرين ، وباعتبار الكفاءة بقوة الإيمان والعمل الصالح والخبرة ، وباستبعاد المؤهلات التي تتنافى مع الإسلام كالأنساب والأوطان والمجد الدنيوي .

وأمل أن أكون في تقديم هذا الجهد المتواضع قد أسهمت في أداء بعض ما لسلفنا الصالح من حق على أحفادهم الذين ورثوا عنهم هذا المجد العريض والعز المنيع ، وفي تذكير أبناء الأمة الإسلامية بما بلغته هذه الأمة في ماضيها من قوة ورقي أخلاقي .

وقد جمعت مادة هذه الموضوعات في العقد الأخير من القرن الماضي حينما مررت على أكثر كتب السنة والسيرة المطبوعة وظلت هذه المادة حبيسة الأوراق حتى أتيحت لي فرصة البدء في إعدادها في عام سبعة وأربعمائة وألف .

وكان من طريقتي في إعدادها والكتابة عنها أنني أجمع مادة الموضوع الذي أريد الكتابة عنه من جميع الكتب التي تتيسر لي ، ثم أختار الروايات الجامعة وأشير إلى بقية الروايات غالباً ، وإذا كان النص يشتمل على بعض الأعلام فإنني أرجع إلى كتب التراجم حيث أحصل منها على فوائد في خدمة النص ، وخاصة ما يتعلق بحكم العلماء على تلك النصوص ، وكذلك فيما إذا كانت تشتمل على آيات من القرآن الكريم فإنني أرجع غالباً إلى كتب التفسير بالمأثور حيث يورد أصحابها أحياناً تلك النصوص .

هذا وقد عرضت هذا الجزء وخاصة المقدمة على علماء فضلاء لهم تفوق وبروز في علوم الكتاب والسنة ، وهم أصحاب الفضيلة : الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد نور سيف ، والدكتور منصور بن عون العبدلي ، والدكتور عبد المهيمن بن عبد السلام الطحان ، والدكتور محمد بن سعيد بخاري ، والدكتور وصى الله بن محمد عباس ، وقد استفدت من ملاحظاتهم القيمة ، وإنني من باب الاعتراف بالجميل والثناء على أهل الفضل أشكرهم على ما بذلوا من وقت وجهد في هذا المجال ، جزاهم الله خيراً ونفع بعلمهم المسلمين .

المقدمة

نبذة عن المنهج الأمثل في اعتماد الأخبار :

حينما يتصدى أي كاتب للكتابة عن مضمون النصوص الحديثية والتاريخية فإنه بحاجة أولاً إلى أن يتثبت من صحة نسبة الوقائع والأقوال إلى أصحابها وسلامتها من الكذب أو الخطأ ، ثم يتحدث عنها بعد ذلك بما يتناسب مع موضوعاتها .

وقد سرت في البداية على طريقة دراسة الأسانيد والحكم من خلال ذلك على الأحاديث ، وهذه هي الطريقة السائدة في هذا العصر ، ولكن من خلال عملي في هذا الموضوع وبحوث أخرى ، ومن خلال إشرافي على رسائل علمية ومناقشتي رسائل أخرى تشتمل على دراسة الأسانيد تبين لي أن هذا العمل كبير جداً ، ولا يليق بي ولابأمثالي اقتحام هذا الأمر وكلما تعمقت في هذا الموضوع تبين لي أنه من اختصاص العلماء الكبار الذين تعمقوا وتوسعوا في هذا العلم ، حيث إن الحكم على الأحاديث يحتاج مع دراسة الأسانيد إلى إحاطة بالأحاديث المروية في موضوع ذلك الحديث إذا كان في سنده مقال حتى لا يحكم الباحث عليه بالرد مع وجود شواهد له ترفعه إلى القبول .

كما يحتاج الباحث إلى إحاطة بمرويات الرواة الذين جمع العلماء

في الحكم عليهم بين الجرح والتعديل مثل الحكم على الراوي بأنه صدوق يخطئ أو يهم أو ثقة له أوهام ونحو ذلك ، لأن الحكم على أحاديث هؤلاء جميعاً بالقبول يتضمن قبول أحاديث أخطئوا فيها أو وهموا فيها ، والحكم عليها جميعا بالرد يتضمن الحكم بذلك على أحاديث أصابوا فيها .

والذي سار عليه المحققون من العلماء هو دراسة مرويات هؤلاء الرواة واختيار ما لم يخطئوا فيه وترك ما أخطئوا فيه .

وفي بيان هذا المنهج يقول الإمام ابن القيم بعدما ذكر ما عِيبَ على الإمام مسلم في إخراجه حديث مطر الوراق : « ولا عَيْبَ على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه » ثم خطّأ من أخرج جميع حديث الثقة وإن كان فيه غلط ، وذكر أن هذه طريقة الحاكم وأمثاله ، كما خطّأ من ضعف جميع حديث سيء الحفظ ، وذكر أن هذه طريقة ابن حزم وأمثاله ، وصوب طريقة الإمام مسلم وذكر أنها طريقة أئمة هذا الشأن [1] .

أما الباحثون في هذا العصر فمنهم من يسير على منهج ابن حزم في رد أحاديث من اتهموا بالوهم أو الخطأ أو سوء الحفظ ، وفي ذلك ضياع لثروة علمية كبيرة .

وهذه الاستدراكات التي يطلقها العلماء النقاد بقولهم يخطىء أو

---

(١) زاد المعاد ، فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في سجود القرآن (١/ ٣٦٤)

يهم أو له أوهام لا يعنون بها جرح الراوي ليرد حديثه ، وإنما يصفونه بذلك من باب الاحتياط للدين ليتوقف العلماء الباحثون عند هذه الإشارات فيبحثوا بعد ذلك في مرويات هؤلاء الرواة فيتقوا رواية ما انتقدوا فيه .

وهؤلاء العلماء الذين يؤلفون الكتب في الجرح والتعديل إنما يؤلفونها للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث من باب التنبيه إلى مواقع الخلل إجمالاً ليقوم العلماء الباحثون بتكميل مراحل البحث في الحكم على النصوص من خلال ذلك ، لا ليحكموا على الرواة ثم على الأحاديث على ضوء تلك الكلمات الموجزة التي أطلقها أولئك العلماء النقاد .

ومن الباحثين من يتساهل فيقبل أحاديث من اتهموا بالوهم والخطأ مطلقاً من غير بحث ولا نظر في مرويات الرواةولا في روايات الرواة الآخرين في الموضوع نفسه ، وهذا تفريط كبير ، فإن هؤلاء الرواة لم يتهموا بالخطأ أو الوهم أو الغلط إلا وفي مروياتهم شيء من ذلك .

وقل من يسير على منهج المحققين من أهل هذا الشأن لأن هذا المنهج يحتاج إلى علم واسع ، وتفرغ طويل لهذا العلم ، ولا ينجح في ذلك إلا العلماء الأفذاذ الموهوبون الذين يدركون الخطأ في الأسانيد بمجرد سماعها لسعة اطلاعهم ، ولما منحهم الله تعالى من الحافظة القوية والذكاء النادر ، ولهذا لم يشتهر بالنقد من العلماء الذين أمضوا أعمارهم في هذا الفن إلا نوادر في كل عصر مع أن كثيراً من الرواة قد جعلوا هذا العلم شغلهم الشاغل ، ووصلوا فيه إلى حفظ الأسانيد والمتون .

ومن الأمثلة الجيدة للنقد الصحيح الصادر من هؤلاء العلماء ما ذكر الإمام الذهبي من خبر عباس الدُّوري : حدثنا يحيى بن معين ، قال : حضرت نعيم بن حمّاد بمصر ، فجعل يقرأ كتاباً صنفه ، فقال : حدثنا ابن المبارك عن ابن عون ، وذكر أحاديث ، فقلت : ليس ذا عن ابن المبارك ، فغضب ، وقال : ترد علي ؟ قلت : إي والله ، أريد زَيْنَك ، فأبى أن يرجع ، فلما رأيته لا يرجع . قلت : لا والله ما سمعتَ هذه من ابن المبارك ولا سمعها هو من ابن عون قط . فغضب وغضب من كان عنده وقام فدخل ، فأخرج صحائف ، فجعل يقول ، وهي بيده : أين الذين يزعمون أن يحي بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث ؟ نعم يا أبا زكريا : غلطت وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون[1] .

ومن ذلك ما رواه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : سمعت أبي رحمه الله يقول : جاءني رجل من جِلّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم[2] ومعه دفتر فعرضه عليَّ فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضه : هذا حديث باطل ، وقلت في بعضه : هذا حديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر ذلك أحاديث صحاح .

فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل وأن هذا كذب؟

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٠) .

(٢) أصحاب الرأي مصطلح يطلق في ذلك الزمن على الفقهاء الذين ليس لهم عناية برواية الحديث .

أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت : لا ، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ وأن هذا الحديث باطل وأن هذا الحديث كذب ، فقال تدعي الغيب؟ قال : قلت : ما هذا ادعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن ، فان اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم . قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت : أبو زرعة ، قال : ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت : نعم ، قال : هذا عجب ، فأخذ فكتب في كاغد[1] ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث ، فما قلت : إنه باطل قال أبو زرعة : هو كذب قلت : الكذب والباطل واحد ، وما قلت : إنه كذب قال أبو زرعة : هو باطل ، وما قلت : إنه منكر قال : هو منكر كما قلت وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة : صحاح فقال : ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما ، فقلت : فقد علمت من ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدليل على صحة مانقوله بأن دينارا مُبَهرجًا يحمل إلى الناقد فيقول : هذا دينار مُبَهرج ويقول لدينار : هو جيد ، فإن قيل له من أين قلت إن هذا مُبَهرج ؟ هل كنت حاضراً حين بُهرج هذا الدينار ؟ قال : لا ، فإن قيل له فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار ؟ قال : لا ، قيل فمن أين قلت إن هذا مُبَهرج ؟ قال : علمًا رُزقتُ ، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك ، قلت : فَتَحْمل فصٌّ ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين

---

(١) يعني في ورق .

فيقول: هذا زجاج ، ويقول لمثله : هذا ياقوت ، فإن قيل له : من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت ؟ هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج ؟ قال : لا ، قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا ؟ قال: لا ، قال : فمن أين علمت ؟ قال : هذا علم رُزقتُ ، وكذلك نحن رُزقنا علمًا لايتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه .

قال أبو محمد : تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمه ونكارته بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم[1] .

ومما يبين قلة النقاد البارعين في الحكم على الأحاديث حتى في زمن ازدهار هذا العلم ما ذكره ابن أبي حاتم قال : سمعت أبي يقول : جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي : يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا ! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقى معك لا أجد من يشفيني منه . قال أبي: وكذاك كان أمري[2] .

---

(١) الجرح والتعديل ١/٣٤٩ - ٣٥١ .

(٢) الجرح والتعديل ١/٣٥٦ .

وإذا كان لا يوجد غير اثنين ممن يحسنون الحكم على الأحاديث في ذلك الزمن المزدهر بعلوم الحديث وروايته فكيف بعصرنا الحاضر ؟!

ومن ذلك ما رواه أبو محمد المخلدي قال: أخبرنا أبو حامد الأعمش: أن إنساناً قرأ على الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك اشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك» فقال له مسلم - يعني ابن الحجاج - : في الدنيا أحسن من هذا الحديث: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح ؟ تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً ؟ فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول، فقال له مسلم: لا إله إلا الله - وارتعد - أخبرني به، فقال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج، فألح عليه، وقبّل رأسه وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولابد: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة المجلس . . . .» فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وقد جاء في رواية أخرى أن الإمام مسلم جاء إلى الإمام البخاري فقبّل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله. . . ثم ذكر هذا الحديث وأن الإمام

البخاري بين أن علة الإسناد المشهور هي أن [illegible] لم يثبت له سماع من سهيل بن أبي صالح[1].

وهذه براعة من الإمام البخاري في فهم علل الأحاديث [illegible] أن هذا الفن أصعب فنون علوم الحديث وأشدها غموضا

وقد يصل إلى المقصود من ليسوا في مستوى هؤلاء في الذكاء والحفظ ولكن بعد بذل جهد كبير ووقت طويل في البحث عن وفيات الراوي وعن المرويات في الموضوع، بينما يكون هذا الجهد والوقت مختصرين أمام العلماء الأفذاذ لسرعة تذكرهم لهذه الموضوعات

كما أن الحكم على الأحاديث يحتاج إلى معرفة تامة بموضوع العلل، لأن من شرط قبول الحديث خلوه من العلل.

فإذا بلغ الباحث مرتبة الأئمة الكبار من أمثال أحمد بن حنبل والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والدار قطني الذين كانوا تعرض عليهم الأحاديث فيبينون ما فيها من علل حال سماعها غالبا، فإنه يجدر بأن يحكم على الأحاديث بأدنى نظر وإلا فإنه [illegible] مع التوسع في هذا العلم بحاجة إلى البحث الطويل حتى يصل إلى معرفة [illegible] من العلل وقد لا يصل إلى ذلك.

ولا يكون العالم متأهلاً للحكم على الأحاديث إلا إذا [illegible] الاطلاع على السنة بمختلف طرقها، وقد كان الإمام [illegible]

---

(١) مقدمة فتح الباري / ٤٨٨

حياتهم العلمية بالرواية عن العلماء، وكانوا يقطعون آلاف الأميال في رحلاتهم العلمية من أجل رواية أحاديث جديدة أو الاستزادة من طرق الرواية، فإذا أنهوا هذه المرحلة أو قاربوا على الانتهاء واجتمع لدى الواحد منهم عدد من الطرق لكل حديث فإنهم يدخلون مرحلة التأهل للحكم على الأحاديث، ومع ذلك فإنه لم يشتهر بالحكم المذكور إلا قليل من العلماء في كل عصر لأنه من الصعب الإحاطة بالطرق المتعددة للحديث الواحد ومعرفة العلل ونحو ذلك مما يلزم للحكم على الأحاديث.

أما في هذا العصر فيمكن أن تتم المرحلة الأولى بدراسة كتب السنة دراسة وعي واستيعاب على شيوخ متقنين، بحيث يكون الدارس قادراً على جمع طرق الحديث الذي يريد الحكم عليه، والأحاديث الواردة في موضوعه، وفي أثناء هذه الدراسة يدرس مصطلح الحديث على الشيوخ لا ليحكم على الأحاديث في هذه المرحلة وإنما ليفهم به تعبيرات العلماء، وليطبقه على كلامهم في كتب السنة.

ومن خلال دراسته كتب السنة واطلاعه على شروحها ستكون عنده معلومات كثيرة عن طرق الروايات وعن كلام العلماء في الحكم على الأحاديث وعلى الرجال، ولا يمكن أن ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي التأهل للحكم على الأحاديث إلا بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

لهذا فإنني حرصت على تتبع حكم العلماء المعتبرين في هذا العلم وإثباته مع النصوص التي أوردها، فإذا حكموا على الأثر بما يشعر بقبوله

فإنني أقبله ولو تبين لي ضعف في إسناده، ولا أقبل مخالفة الباحثين المعاصرين للعلماء السابقين المتبحرين في هذا العلم، لأن أغلب الباحثين المعاصرين حسب علمي لم تتحقق فيهم أهلية الحكم على الأحاديث، فكيف أقبل مخالفتهم لعلماء قد بلغوا الأهلية في ذلك، بل قد بلغ بعضهم القمة في الكفاءة في هذا الشأن ؟! .

ومن مسوغات ذلك أن العالم الخبير قد يحكم على الحديث بالصحة بالنظر لمجموع أسانيده من غير أن يصرح بأنه صحيح لغيره، فيأتي من يعارضه فيحكم له بالحسن، لأنه نظر إلى سند واحد ولم يستوعب دراسة أسانيد الحديث، وربما حكم العالم على الحديث بالحسن لشواهده فيأتي من الباحثين المعاصرين من يضعفه لما ظهر له من دراسة أحد أسانيده، وربما حكم العالم على الحديث بالصحة مع عدم بلوغ رجاله درجة الثقة لكون الرواية من صحيفة، وإذا كانت كذلك فإنه لايشترط في رواتها أن يبلغوا تمام الضبط، فيأتي من لم يتعمق في العلم فيحكم على الحديث بالحسن أو الضعف.

وقد حدث ذلك مني حيث حكمت قديما على روايات صحيفة على ابن أبي طلحة بالضعف لأن فيها عبدالله بن صالح وقد وصف بأنه كثير الغلط، ومعاوية بن صالح وقد وصف بأنه له أوهام.

فلما تقدمت في العلم في مرحلة لاحقة حكمت على روايات هذه الصحيفة بالحسن لأن الكلام الذي في معاوية بن صالح لايضر، لأنه لم يَهِمْ في تلك الروايات، ولأن عبدالله بن صالح ثبْت في كتابه، وهذه الروايات من صحيفة.

ثم وجدت بعد ذلك أن الحافظ ابن حجر حكم على إسناد رواية من هذه الصحيفة بالصحة، فتعجبت من ذلك وقلت: كيف يحكم على هذه الصحيفة بالصحة وهو الذي تكلم على رواتها في "التقريب" بالكلام السابق ؟! .

ثم تبين لي بعد ذلك أن الرواية إذا كانت من صحيفة فإنه لايشترط في رواتها اتصافهم بتمام الضبط ليُحكم عليها بالصحة لأنهم يروون من صحيفة مكتوبة، فإذا وُصفوا بالعدالة فإن روايتهم صحيحة ولو لم يبلغوا تمام الضبط.

فعرفت بهذا وغيره أن هذا العلم يحتاج إلى جهد كبير وزمن طويل قبل أن يصل صاحبه إلى مرتبة الأهلية للحكم على الأحاديث.

وبهذا يتبين لنا أن مخالفة العلماء المتبحرين في هذا العلم لاتليق بالباحثين المبتدئين، ولاتقبل إلا من عالم مماثل لأولئك العلماء في علمهم أو مقارب لهم على الأقل.

وحينما لانجد حكما للعلماء السابقين الذين يعتد بحكمهم فإن الحاجة قائمة لاجتهاد علماء هذا العصر في الحكم على تلك الأحاديث، ولكن ليس هذا من شأن المبتدئين ولا المتوسطين في هذا العلم، وإنما هو من شأن المنتهين الذين يشهد لهم أهل العلم بالتقدم والتعمق في هذا الشأن، كما هو الحال في علماء العصور السابقة.

إن البحث في الحكم على الأحاديث يمر عادة بمرحلتين: المرحلة الأولى الحكم على رجال الإسناد، والمرحلة الثانية الحكم على الحديث

نفسه، فإذا صدر الحكم من العلماء على رجال الإسناد فقط فهذا يعني مرحلة من البحث، وينبغي للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث أن يكملوا هذه المرحلة، وذلك بالبحث أولا في روايات المتكلم فيهم لمعرفة الحديث المبحوث فيه هل هو مما أخذ عليهم أم لا، ثم بالبحث ثانية في الروايات المروية في هذا الموضوع إن كان الحديث يحتاج إلى متابعة، أما إذا صدر الحكم على الأحاديث نفسها من علماء هذا الشأن فالمنهج الصحيح أن نقبل حكم هؤلاء العلماء، مالم نعثر على حكم مخالف لمن هم أعلم منهم، وأن نتفرغ للأعمال العلمية الأخرى التي هي بحاجة إلى بحث.

لكن المشاهد في هذا العصر أن بعض الباحثين يأتون إلى هذه الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالصحة أوبالحسن أو قبلوها في بابها وانتهى أمر البحث فيها فيقومون باستئناف المرحلة الأولى من البحث حيث يقومون بالحكم على بعض رجالها ببيان ما قيل فيهم من جرح، ثم إن بعضهم يتوقف عند هذه المرحلة من البحث إما تورعا عن الحكم على متون الأحاديث أو لغير ذلك من الأسباب، وهؤلاء لم يصنعوا شيئا سوى التشكيك في قبول نصوص السنة والسيرة، وبعضهم يقوم بالمرحلة الثانية فيحكم على تلك النصوص بالضعف مع أنه غير مؤهل لهذا الحكم لما سبق بيانه من عدم الإلمام بمرويات الرواة المتكلم فيهم، وعدم إحاطته بالنصوص الواردة في الموضوع، وبهذا يكون قد ألغى نصوصاً صالحة مقبولة.

هذا وقد حاولت أن أسير في ترتيب هذه الموضوعات على التسلسل

التاريخي للوقائع، ليكون العثور عليها سهلا لمن أراد ذلك، ولكنني خالفت ذلك في بعض الموضوعات تغليبا لجانب التناسب الموضوعي، وهذا لايكون غالبا في الموضوعات التي اشتهرت بمراحلها التاريخية.

وقد جاءت هذه الموضوعات بحمد الله تعالى مشتملة على مواقف متنوعة، فالأجزاء الأولى يغلب عليها جانب الدعوة والعقيدة لكون أحداثها قد جرت في العهد المكي، والأجزاء التي تليها يغلب عليها الجانب الجهادي والإداري لكون أحداثها قد جرت في العهد المدني وعهد بني أمية، وهناك أجزاء خصصت للمواقف الأخلاقية والعلمية لكون هذه المواقف لاترتبط بالمراحل التاريخية، وهذه قد تم ترتيبها على حسب موضوعاتها.

توثيق الروايات المختارة:

قبل الشروع في بيان هذه المواقف فإنني أذكر كلمة موجزة عن توثيق الروايات التي بنيت عليها المواقف المذكورة فأقول: إنني اعتمدت في اختيار هذه الروايات على كتب السيرة والتاريخ المعتمدة عند أهل العلم ومن أبرزها: سيرة الإمام محمد بن إسحاق عن طريق ابن هشام.

كما اعتمدت على كتب السنة حيث يوجد فيها نصوص كثيرة في السيرة، ومن أبرزها مسند الإمام أحمد بن حنبل وصحيح الإمام البخاري.

وقد قمت بتوثيق هذه الروايات، وذلك ببيان حكم العلماء المعتدّ بهم في هذا العلم على هذه الروايات، من أمثال الحفاظ: ابن كثير